

تقييم مسار العلاقات السياسية العربية الإفريقية

خلال فترة 1960م -1980م

Evaluation of The Arab African political relations path during 1960-1980

د. سامية صالح¹

¹ جامعة الجزائر 3، salhisamiabouab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 / 05 / 2022 تاريخ القبول: 22 / 11 / 2022 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2022

Abstract:

The period of 1960-1980 was an important stage of the historical Arab African countries' relations path, viewing the independence realities and hopes. The realities required synergy and union within context of liberation waves and international polarization, the hopes painted a future of cooperation.

Specific issues controlled relations with political character during this period, the decolonization, the Arab Zionist conflict and borders problems were constantly present axes in the interrelations; once the path of these issues changed, weakness of the built relations was revealed, and it were linked to immediate political interests; instead of building a durable and various interests base.

Keywords: Arab world; Africa; decolonization; Arab African political relations 1960-1980; Arab Zionist conflict.

الملخص:

تشكل الفترة الزمنية 1960-1980 مرحلة متميزة في تاريخ مسار العلاقات بين الدول العربية والإفريقية بالنظر إلى واقع وآمال الاستقلال، حيث اقتضى الواقع التعاضد والاتحاد ضمن سياق موجات التحرر ومتطلباتها من جهة والاستقطاب الدولي من طرف المعسكرين الشرقي والغربي من جهة ثانية، ورسمت الآمال مستقبلا من التعاون وتوطيد العلاقات وتشكيل جبهة موحدة تجاه القضايا المشتركة. تحكمت قضايا محددة في علاقات ذات طابع سياسي بالأساس طيلة عقدين من الزمن، فكانت قضايا تصفية الاستعمار والصراع العربي الصهيوني ومشاكل الحدود محاورا دائمة الحضور في العلاقات البينية؛ وما أن تغير مسار تلك القضايا حتى انكشف ضعف ما تم بنائه من علاقات سياسية واقتصادية وثقافية، وارتبطت بالمصالح السياسية الأنية؛ عوضا عن بناء قاعدة مصالح دائمة ومتعددة. الكلمات المفتاحية: العالم العربي؛ إفريقيا؛ الصراع العربي الصهيوني؛ تصفية الاستعمار؛ العلاقات السياسية العربية الإفريقية 1960-1980.

مقدمة :

يعتمد بناء حاضر العلاقات العربية الإفريقية والتخطيط للمستقبل على معرفة جيدة مقومة لمسارها التاريخي المعاصر، والذي ترك بصماته على الحاضر وتدايعياته على المستقبل، حيث شكلت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فرصة حقيقية و متميزة من أجل تدعيم وترسيخ هذه العلاقات. وعبرت ستينيات القرن العشرين عن معطى استقلال عدد كبير من المستعمرات السابقة الإفريقية والعربية، ففي 1960 استقل 15 بلدا إفريقيا، وانضمت 17 دولة للأمم المتحدة التي اعتمدت جمعيتها العامة في نفس السنة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فكانت فترة الآمال الكبيرة للتطور ول مستقبل زاهر ولبناء الدول الوطنية بكل تطلعاتها، وفرص إعادة بناء علاقات تاريخية بين المنطقتين.

وشهدت نهاية الفترة البحث-سنة 1979 - أحداثا وعوائق حولت مسار العلاقات من حيث القضايا والطبيعة والشدة والاتجاهات، فمن اتفاقيات كامب دافيد إلى الثورة الإسلامية في إيران والمشاكل الداخلية للدول.

هدف البحث إلى تقديم رؤية تقييمية تشخص مسار العلاقات السياسية في الفترة المحددة بغية الاستفادة منها في بناء أسس صحيحة لعلاقات أكثر نضجا وواقعية ووضوحا. وكان التساؤل المطروح: ما هي الفرص والقيود التي تحكمت في طبيعة مسار العلاقات السياسية العربية الإفريقية ما بين 1960 و1980؟ وانطلاقا من حقيقة أن العلاقات بين الدول تنبني على رؤية تصنعها الصور الإدراكية للواقع، وعلى مصالح

تحدد الأهداف، وعلى أدوات تعمل على تحقيقها، فتمت دراسة طبيعة التفاعلات ومختلف العوامل المتغيرة المؤثرة فيها، انطلاقاً من الفرضيات التالية: كلما كانت عوامل الالتقاء بين الدول أكثر كانت العلاقات أوطد. وكلما كانت العلاقات بين الدول مرتبطة بالمصالح المشتركة كانت أكثر دواما.

اعتمد البحث على مقارنة مركبة تاريخية تحليلية وصفية وتقويمية للعلاقات العربية الإفريقية في مستواها السياسي، وبقراءة للواقع الموضوعي. وبمستوى تحليل الدولة والذي يهتم بالأهداف الخارجية للدول والعوامل التي تعتمد عليها والوسائل التي تتبناها لتحقيق تلك الأهداف.

1. مسار العلاقات العربية الإفريقية ما بين 1960-1980:

ينطلق تناول مسار العلاقات من عوامل التقارب العربي الإفريقي والتي تشكل الأرضية الخصبة لبناء المصالح، ثم تناول تقييم أبعاد العلاقات السياسية وصولاً إلى نهاية السبعينيات وتحول مسار العلاقات.

1-1. عوامل التقارب بين الدول العربية والإفريقية:

إنها معطيات تحفز على التقارب والتعاون، وتشكل أرضية مشتركة للعلاقات، تدفع نحو إيجاد أهداف وتطلعات مشتركة، وقد تشكل مدركاً لصانع القرار الخارجي.

1-1-1. العامل الجغرافي والديمقراطي: يحتل العالم العربي مساحة شاسعة تمتد عبر قارتي آسيا وإفريقيا بما يزيد عن 13 مليون كيلومتر مربع، وبأكثر من 436 مليون نسمة¹ موزعين على 22 دولة عربية عضو في الجامعة العربية، أما الصحراء الغربية فليست عضوا لعدم اعتراف دول عربية عديدة بها.

أما إفريقيا فتعد ثاني أكبر القارات مساحة (370 000 30 كلم مربع)، وسكانا (113604677 نسمة)² - إفريقيا جنوب الصحراء-، وبـ 54 دولة مستقلة و55 دولة إذا

ما احتسبنا الصحراء الغربية العضو في منظمة الوحدة الإفريقية -الإتحاد الإفريقي حاليا-.

تختص المنطقتين العربية والإفريقية بجملة من الموارد الطبيعية والثروات الهائلة من معدنية وبتروولية وغابية ومائية وبحرية، ومن الامتداد والتنوع المناخي والتضاريسي والثروة البشرية.

يعد البعد الجغرافي عاملا ثابتا ذو وجهين، ما بين التقارب الجغرافي والتداخل الجغرافي، فتقع دول الخليج العربي وأغلب دول المشرق العربي على مسافة قريبة مع إفريقيا، فتتصل بها جغرافيا عبر سليناء والبحر الأحمر وباب المندب ونهر النيل³؛ وعبر خطوط برية وبحرية وجوية في العصر الحالي. أما الجزء الأكبر من العالم العربي مساحة وسكانا فيتداخل جغرافيا مع إفريقيا ليشكل جزءا منها بأكثر من عشرة ملايين كلم مربع أي أن نسبة حوالي 72 بالمائة من مساحة العالم العربي تقع بأفريقيا، وبأكثر من 260 مليون نسمة، موزعين على إحدى عشر دولة عربية إفريقية⁴ وهذه حقيقة لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها فلا يمكن الفصل موضوعيا بين المنطقتين العربية والإفريقية.

كما شكلت الصحراء الكبرى عامل ارتباط ووساطة بين شمال وجنوب إفريقيا منذ ما قبل الاستعمار، لتدفق تبادل البضائع وحركات الأشخاص من الساحل وجنوب المغرب العربي ومن خليج غينيا إلى البحر المتوسط.⁵

2.1.2. العامل التاريخي والتحرري: تعود الروابط التاريخية بين العرب والأفارقة إلى مراحل زمنية قديمة، تدّعت بعوامل الدين واللغة والثقافة العربية الإسلامية.

فجمعت بعض الدول العربية ما بين للانتماء العربي والإفريقي والإسلامي⁶، في حين تجمع بعض الدول الإفريقية⁷ بين الانتماء الإفريقي والإسلامي.

كما واشتركت أغلب دول المنطقتين في التاريخ الاستعماري خضوعا وهيمنة؛ ومكافحة وتحررا، وتطور النهوض ضد أشكاله، إلى حركات تحررية حديثة بعد الحرب العالمية الثانية، تساندت مما دعم الانتماء المشترك إلى عالم الجنوب.

. تحديات ما بعد الاستقلال: ارتبطت مرحلة الاستقلال بعوامل شكلت تحديات ترهن مصداقية العلاقات أو تضعها على المحك.

أ-حادثة تجارب الاستقلال: حصل أكبر عدد من هذه الدول على استقلالها في فترة الستينيات والسبعينيات،⁸ وكانت أكثر ثورات التحرر الوطني ثورات سياسية أساسا، لا تمتلك بالضرورة رؤية خاصة لما بعد التحرر، لهذا سارت دولها على أسلوب التجربة والخطأ الذي غلب على الإدارة في مرحلة الاستقلال.⁹

إن قواسم الضعف مشتركة¹⁰ من حيث الخبرة الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية، ومن حيث طبيعة المشاكل وغياب الرؤية السياسية الواضحة.

ب- تغير مفاهيم العمل المشترك: انتقل أسلوب التعامل في العلاقات العربية الإفريقية من قيادة الحركات الاستقلالية إلى أيدي قيادات الدول المستقلة، ومن ثم تغيرت مفاهيم العمل المشترك ومضمون العلاقات.¹¹

أصبح الانتماء محدد بتصنيف دولي جعلها من ضمن دول العالم الثالث، المتخلف، النامي، في طريق النمو أو عالم الجنوب؛ تميزا لها عن العالم المتقدم، المتطور، الصناعي أو عالم الشمال، مما يجعل اشكاليته ذات الأولوية هي في كيفية إيجاد سبل التطور، في إطار تصفية الشكل الجديد من الاستعمار وهو التبعية.

ج-الدول المصطنعة والنموذج المستورد: إن شكل الدولة الإفريقية والعربية المعاصرة أكثره نتاج استعماري مصطنع، لا تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي متميز وخاص. فالإقليم كوعاء للدولة هو نتاج تحديد تعسفي استعماري بحدود مصطنعة، وبخليط مجتمعي غير متجانس من جماعات متميزة ثقافيا ولغويا ودينيا جعلت إرادة العيش الجماعي عسيرة، فتصبح الدولة تعبير قانوني أكثر منه حقيقة واقعية واجتماعية.¹²

د-النخب الحاكمة: كانت النخب العربية والإفريقية التي تولت إدارة شؤون هذه الدول الحديثة ذات توجهات أيديولوجية وسياسية متباينة ومن ثم ذات خيارات اقتصادية واجتماعية متعددة لا تتوافق دائما فيما بينها. وكثيرا ما تبرز هذا الاختلافات على مستوى العلاقات بين الدول وفي مواقفها من مختلف القضايا، وتؤثر في قوة أو ضعف العلاقات وديمومتها أو انقطاعها.

ه-الاستعمار الجديد: جدد الاستعمار من وسائل سيطرته، مما خلق التناقض بين الاستقلال السياسي والتبعية الاقتصادية وخضوع الموارد الاقتصادية للاحتكارات العالمية انتاجا واسعارا وتسويقا مع قدرتها على ضرب الاقتصاد الوطني وخلق الأزمات.¹³

و-تحدي العامل الأمني: وجدت المنطقتين نفسيهما محل ارهاصات صراع دولي لا يعنهما، في ظل الظروف الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، المتميزة بالحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي واستراتيجياتهما وسياساتهما للاحتواء والاستقطاب، فكان لزاما على الدول العربية والإفريقية المواجهة بالتعاون والتساند

ضمن أطر تنظيمية تمكنها من مجابهة تحديات الاستقلال وتحديات الوضع الدولي كمجموعة وليست فرادى، ومن ضمن هذه الأطر المؤسسية لممارسة السيدة والاستقلال والحضور الدولي والرغبة في اكتساب القوة،¹⁴ منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة.

2.2. البعد السياسي في العلاقات العربية الإفريقية ما بين 1960-1980:

يعبر هذا البعد عن العلاقات السياسية، والتي يتحكم فيها متغير المصلحة الوطنية المترجمة إلى أهداف يراد تحقيقها، وبناء عليها تصبغ الدول سياساتها ومواقفها وبرامجها.

1.2.2. آليات تجسيد العلاقات السياسية: تتمثل في مختلف الأدوات والوسائل

السياسية والدبلوماسية التي تعبر عن أهداف البعد السياسي وأهمها:

أ- التمثيل الدبلوماسي: يعد تبادل التمثيل والبعثات الدبلوماسية والقنصلية إشارة إلى تحسن العلاقات والاهتمام بتطويرها¹⁵، وإلى غاية سنة 1980 كانت بأفريقيا 112 سفارة عربية بدرجة سفير و21 سفارة بدرجة قائم بالأعمال و74 سفارة بدرجة سفير غير مقيم.¹⁶

تركز التمثيل العربي أساسا في أربعة عواصم: لاغوس (نيجيريا)، نيروبي (كينيا)، داكار (السنغال)، كينشاسا (زائير)، وكل واحدة بعشر بعثات عربية. تليها عواصم بثمان بعثات في كل من: نيامي (النيجر) ودار السلام (تنزانيا)، كوناكري (غينيا)، نجامينا (تشاد)، كمبالا (أوغندا)، ياوندي (الكامرون)، ثم يتناقص العدد إلى أن ينعدم في مالابو (غينيا الاستوائية) وساتومي.

وكانت مصر صاحبة أكبر تمثيل بـ 37 بعثة دبلوماسية، ثم الجزائر بـ 31 بعثة، فتونس بـ 27 بعثة، وليبيا 25 بعثة، والمغرب بـ 19 بعثة والسعودية بـ 15¹⁷، ثم يتضاءل التمثيل تدريجياً من الدول العربية الأخرى.

من مظاهر ضعف التمثيل كثرة السفارات غير المقيمة -تمثيل البلد في أكثر من عاصمة بسفير واحد-، كما أنه مرتبط بالقدرات المالية والبشرية، وبإدراك ضرورة هذا التمثيل وجدواه، وبالأوضاع الأمنية والصحية وهواجسها في الدولة المستقبلية.

ب-دبلوماسية القمة: وترتبط بمناسبات انعقاد القمم الإفريقية والعربية والدولية، واختلف تأثير وثقل عواصم دول المنطقتين في الأحداث، بين عواصم ذات عمق أمني كالقاهرة، وعواصم مؤثرة: كأديس أبابا- مقر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة-، وايبيدجان -مقر بنك التنمية الاقتصادية-، ونيروبي -مقر الأنشطة الدولية-، وعواصم أعضاء منظمة الأوبك، فتستحوذ نيجيريا على أكثر البعثات فعالية حتى 1980 وكذا الغابون¹⁸.

ج- إدارات الشؤون الإفريقية: أنشئت بعض وزارات الخارجية العربية هذه الإدارة لتتولى العلاقات الثنائية، حيث تتجمع فيها تقارير البعثات لعرضها على الجهاز الرئيسي مع توصياتها، ثم إبلاغ التوصيات إلى البعثات، وكانت مصر الأسبق في إقامتها منذ منتصف 1957 ثم السودان فتونس (قسم إفريقيا) وهي كلها دول عربية إفريقية. كما أنشأت جامعة الدول العربية إدارة الشؤون الإفريقية 1974.

د- الزيارات الرسمية: زار عدد من الرؤساء والملوك العرب دولاً إفريقية، ففي سنة 1959 زار الملك المغربي محمد الخامس دكار، وزار الحسن الثاني السنغال سنة 1964،

وقام الرئيس المصري عبد الناصر بجولة لأكرا عام 1965 عند عقد مؤتمر القمة الإفريقي ثم مالي وغينيا، وجولة الرئيس التونسي بورقيبة في غرب إفريقيا 1965 (لموريتانيا، إفريقيا الوسطى، ليبيريا، السنغال، النيجر وساحل العاج)، زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز لغينيا ، مالي، السنغال، اوغندا، تشاد والنيجر عام 1966 في إطار الدعوة إلى التضامن الإسلامي في وجه المخططات الاستعمارية،¹⁹ وقام الرئيس الجزائري بومدين بجولة إلى غرب إفريقيا سنة 1972، وجولة الرئيس السوداني جعفر نميري في شرق إفريقيا كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية 1978.²⁰

ويلاحظ أنّ أغلب الزيارات شملت غرب إفريقيا، وأن أغلب الرؤساء هم من دول عربية إفريقية.

وقام بعض الرؤساء الأفارقة بزيارات تفوق عددا العربية منها كرئيس غانا نكروما 1958 وإمبراطور إثيوبيا هيلاسيلاسي للقاهرة 1959، وأكثر العواصم استقبالا للرؤساء الأفارقة هي عواصم عربية إفريقية: الخرطوم، القاهرة، طرابلس، تونس، الرباط والجزائر.

2.2.2. قضايا تصفية الاستعمار:

عرضت للدول الإفريقية والعربية مجموعة من القضايا التي تتعلق باستقرارها وأمنها وكذا باستكمال سيادتها، شكلت قضايا تصفية الاستعمار محور الاهتمام للدول العربية والإفريقية بصفة عامة سواء في علاقاتها الثنائية أو الجماعية، ويدخل في قضايا تصفية الاستعمار القضاء على آثاره والمشاكل التي خلفها.

أ- قضية الصراع العربي الصهيوني: رفضت الدول الإفريقية طيلة السنوات الأولى من الستينيات إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية، على اعتبار أنها قضية غير أفريقية وتخص العرب؛ وبالنظر لإقامة عدد

من تلك الدول لعلاقات مع الكيان الصهيوني، والذي استفاد من فراغ السنوات الأولى للاستقلال لإقامة علاقات دبلوماسية سياسية واقتصادية في ظل غياب كبير للدول العربية عامة في الخمسينيات إلى 1967.²¹

لكن التحول الحقيقي في موقف الأفارقة لمصلحة القضايا العربية ظهر في مؤتمر القمة الإفريقي بكينشاسا عام 1967 بفضل التنسيق والنشاط العربي لإقناعها أن الكيان الصهيوني دولة استعمارية عنصرية توسعية، فلأول مرة أصدر بياناً طالب فيه بإجلاء القوات الصهيونية عن أراضي مصر (قمة 1968) وحتى قطع العلاقات (قمة 1973). القضية حاضرة في كل مؤتمرات القمة الإفريقية وحتى قبل انشاء المنظمة (25 ماي 1963) قرر مؤتمر الدار البيضاء 1961 اعتبار الكيان الصهيوني دولة استعمارية.

ولم تنته سنة 1973 حتى كان عدد كبير من الدول الإفريقية ما بين غير مقيمة للعلاقات أصلاً وعددها قليل - وقاطعة للعلاقات أو مجمدة لها²² ما عدا دول الجنوب الإفريقي (مالاوي، ليسوتو، سوازيلاند)²³.

أما دولياً فكان التعبير عن الدعم من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإلى غاية عام 1956 كان عدد هذه الدول الإفريقية المنضمة سبع دول فقط، ثم ارتفع إلى 35 دولة عام 1960 وإلى 38 عام 1967 وإلى 41 في عام 1973. وتباينت نظرتها تجاه الصراع لأنّ العدد الأكبر علم بالقضية مع الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة.

لقد ارتبط التصويت ضعفاً وقوّتاً بعدة متغيرات:

-مدى قوة واتساق الموقف العربي إقليمي ودوليا بشأن القضايا موضع الاعتبار، فاستطاعت الدول العربية مدعومة بتأييد آسيوي وإفريقي استصدار قرار تاريخي من الجمعية العامة بمساواة الصهيونية بالعنصرية في نوفمبر 1975، قرار عارضته خمس دول إفريقية وامتنعت عن التصويت 17 دولة إفريقية أخرى. كما أنّ الخلافات والنزاعات بين الدول العربية أثرت سلبا على مواقف الدول الإفريقية.²⁴

-مدى الثقل السياسي للدول العربية وهو ثقل اعتمد على سمعتها وعلى تاريخ ومثانة الروابط مع الدول الإفريقية، وهنا برز دور مصر والجزائر، ففي مؤتمر الجزائر 1973 لعدم الانحياز اعترفت الدول الإفريقية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينية²⁵، فأصبح لها 12 مكتبا حتى 1980 في الدول التي اعترفت بها وأقامت علاقات دبلوماسية معها: السنغال مالي، النيجر، غينيا، الكونغو الشعبية، مدغشقر، تنزانيا، كينيا، أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو نيجيريا.

-نصيب القارة من المساعدات والمعونات العربية.²⁶ ففي أعقاب ارتفاع أسعار البترول وتزايد النفوذ العربي والتأثير العربي بقوة النفط، أصدرت المنظمة القرار 77 (12د) الذي اتخذته مجلس رؤساء دول وحكومات الأعضاء في المنظمة -في دورته العادية 12-، جاء فيه "النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وإفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطا عضويا في سياستها الرامية إلى اهدار كرامة الانسان وحرمته"²⁷.

-التمايز بين الموقف الجماعي في ظل منظمة الوحدة الإفريقية والمواقف الفردية والتي تتراوح بين السلب والايجاب وبين عدم الاكتراث.

فالالتزام السياسي لا يرفقه الالتزام العملي دائما، فحين قطعت زائير العلاقات الدبلوماسية، لم ينقطع مجيء خبراء الكيان وشركاته.²⁸ كما احتفظت قيادات إفريقية بعلاقات وطيدة بالكيان، كرئيس الكونغو الديمقراطي موبوتو سيسيسيكو، ورئيس أوغندا عيدي أمين الذي قام بانقلاب بمساعدة الكيان الصهيوني، كانت القضية الفلسطينية هي القضية المحورية الحاكمة للعلاقات العربية مع العالم الخارجي، مثلما كانت قضايا تصفية الاستعمار هي القضية المحورية الجامعة بين الدول الإفريقية.

ب- قضايا تصفية الاستعمار في إفريقيا:

بدأ الالتزام العربي بتأييد قضايا التحرر الإفريقي ينمو تدريجيا خلال السنوات العشر الأولى من عمر جامعة الدول العربية، والمطالبة باستقلال حركات الاستقلال العربية بداية. أما الاهتمام بحركات الاستقلال في إفريقيا سواء من جانب الجامعة أو الدول العربية فكان بعد انتصار الثورة المصرية (1952)، التي أكدت الانتماء الإفريقي لمصر، فأصبحت القاهرة وجهة قيادات حركات التحرر التي لاقت التأييد السياسي والدبلوماسي والمادي.

أصدر مجلس الجامعة عددا من القرارات منذ 1958 المؤيدة لتدعيم العلاقات والمؤيدة أيضا لاستقلال الدول المستعمرة، وقرارات منذ 1960 ترحب بالمستقلة. وفي مارس 1967 أكد مجلس الجامعة مساعدة الدول العربية لحركات التحرر في القاهرة وأكد تضامن الجامعة مع منظمة الوحدة الإفريقية لمصلحة الشعوب العربية والإفريقية. وأكد قرار مجلس الجامعة -26 أبريل 1975- على تضامن الدول

العربية لتحرير الأراضي الإفريقية من الاستعمار الاستيطاني والتفرقة العنصرية وإدانة الأبارتيد(نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا 1948-1994)، وأن قضايا التحرر هي عربية إفريقية متلازمة.²⁹

وحتى سنة 1980 كان للجامعة 20 مكتبا في الخارج منها ثلاثة مكاتب بإفريقيا في كل من داكار ونيروبي وأديس ابابا.

بقيت كثير من القرارات حبر على الورق لعدم التزام بعض الأعضاء باستثناء مصر والجزائر وليبيا، والتي لعبت دورا محوريا داخل الجامعة مما يفسر الكثير من القرارات لصالح التقارب مع إفريقيا.

-استخدمت الدول العربية النفطية عائدات الوفرة البترولية وارتفاع أسعاره في تقديم مبالغ مالية ضخمة للدول الإفريقية كمساعدات ومنح، كما استخدمت سلاح المقاطعة البترولية والاقتصادية ضد روديسيا وجنوب إفريقيا (كانت تحت الاستعمار الهولندي بعد البرتغال ثم بريطانيا) وضد البرتغال قبل أن تسلم باستقلال مستعمراتها في إفريقيا.

وكان تنويع الجهود أثناء القمة العربية في الرباط في أكتوبر 1974 عندما وافقت الدول العربية على عقد مؤتمر القمة العربية الإفريقية في القاهرة أبريل 1977.³⁰

وفي هذا المؤتمر صرح بعض قادة الدول والمسؤولين الأفارقة باللوم على النظم العربية النفطية خاصة فيما يتصل باستثماراتهم لفوائض أموال النفط، ومنهم الرئيس الأوغندي عيدي أمين: "الدخل الذي تحققه البلدان العربية المنتجة للبترول والمودع في البنوك الغربية تستخدمه الدول الامبريالية في انتاج الأسلحة التي يتم شحنها إلى إسرائيل ونظم الحكم العنصرية في جنوب إفريقيا وروديسيا التي تضطهد الشعوب الصديقة".

ج- مشكلة الحدود: لقد اعتبر بعض الباحثين الأفارقة داخل وخارج القارة أنّ الجوار الجغرافي عامل فصل أكثر منه عامل تضامن وتكامل بين المنطقتين، فكان قيّداً وتعقيداً.³¹ فقد ورثت الدول العربية والإفريقية تقسيم الحدود الاستعماري³² وكان له الأثر الكبير في مشاكل الحدود، فتم توزيع شعب الصومال بين خمس وحدات أساسية: الصومال الفرنسي، الصومال البريطاني، الإيطالي، إثيوبيا وكينيا. أما السودان فلها تداخلات عرقية مع تسعة دول جوار لها، مما عقد من امكانيات الدولة للسيطرة على حدودها، وأثر على علاقات السودان بدول الجوار خاصة، فثلاثة من رؤساء تشاد وصلوا إلى الحكم عبر بوابة السودان الغربية.

كما عرفت دول شمال إفريقيا ودول جوارها (دول الساحل: تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو..) مشاكل حيث تنتشر قبائل الطوارق، كالحدود الموريتانية السنغالية، وكانت النزاعات الحدودية كثرة بين الدول العربية في حد ذاتها³³ وبين الدول العربية ودول أخرى في هذه الفترة.

إنّ الحدود الإفريقية في مجملها مشوهة، وأدى غياب أي دور جوهري للقوى الإفريقية في تعيين حدودها إلى تعارضها مع حقائق الأوضاع البشرية خاصة، مما أدى إلى نزاعات على وعبر الحدود المشتركة. ومعظم النزاعات الحدودية التي قادت إلى مواجهات عسكرية ضمت طرفاً عربياً: السنغال-موريتانيا، موريتانيا-مالي، ليبيا-تشاد، الصومال-إثيوبيا، الصومال-كينيا، السودان-كينيا، السودان-إثيوبيا، السودان-إرتيريا، جيبوتي-إرتيريا، اليمن-إرتيريا.

كانت القضية الوحيدة المجمع عليها من الدول العربية بالإضافة إلى قضية تصفية الاستعمار، هي قضية الأبارتيد، حيث صدرت في شأنه العديد من القرارات العربية والإفريقية المنددة والداعية للمقاطعة.

وكانت المحددات المؤثرة في تشكيل المواقف الإفريقية من القضايا أو المشكلات العربية المحدد الجغرافي والمحدد القطاعي سواء أكان اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا، ومحدد التشابه في القضايا.

3.2. تحول مسار العلاقات العربية الإفريقية نهاية السبعينيات:

تدخل العلاقات العربية الإفريقية ابتداء من نهاية السبعينيات مرحلة جديدة، كانت استجابة لمتغيرات مستجدة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، ولم تكن لتمر دون إحداث آثار عميقة على هذه العلاقات.

1.3.2- المتغيرات على الساحة العربية: كان لمجموعة من العوامل والأحداث السياسية أساسا، تداعيات سلبية على العلاقات العربية الإفريقية وأهمها:

أ- الخلافات العربية- العربية: برزت منذ الخمسينيات والستينيات تناقضات حول العقيدة الفكرية (الأيديولوجية) للنضال وأساليبه، بالإضافة إلى سعي بعض الزعماء العرب لتحقيق هيمنة ونفوذ على جوارها الإفريقي، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الآخر، مما أدى إلى تعميق نظرة التوجس والريبة لدى النخب الإفريقية تجاه التحركات والمساعدات العربية.

كما دخل الصراع المغربي الصحراوي مرحلة الخصام بين الجزائر والمغرب، ووصل إلى التنافس على المستوى الإفريقي للحصول على التأييد والمساندة داخل أروقة منظمة الوحدة الإفريقية، ولعبت الدبلوماسية دورا كبيرا في استقطاب الدول الإفريقية. وتمكنت الجزائر من الحصول على اعتراف دول إفريقية عديدة بالدولة

الصحراوية منذ النصف الثاني من عام 1976، ثم في 1978-1979 وبداية عام 1980. غير أنّ هذا الخلاف العربي- العربي سيلقي بظلاله على المنظمة الإفريقية بفعل التجاذب بين البلدين وسيضعف إلى حد ما من الفاعلية العربية.

أثرت الخلافات العربية البينية على علاقات الدول العربية بإفريقيا، كالصدام المباشر بين مصر وليبيا على الحدود 1977، والصدام غير المباشر على ساحات إفريقية وعربية (الصومال، إثيوبيا، تشاد، السودان، الصحراء الغربية) إضافة إلى العلاقات الليبية السودانية في ظل حكم النميري منذ منتصف السبعينيات، وتأييد السودان لمصر في السلام.

كما كان لليبيا تدخلات في إثيوبيا والصومال، أوغندا، في الشرق وليبيريا وسيراليون في الغرب، أنجولا، موزمبيق وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى الصحراء الغربية في الشمال وتشاد والنيجر والكاميرون والكونغو في الوسط.³⁴

ب- اتفاقيات كامب دافيد³⁵: عرف النظام العربي شرخا هاما عقب توجه مصر نحو تسوية الصراع مع الكيان الصهيوني "مبادرة السلام المصرية الاسرائيلية 1977 واتفاقيات كامب دافيد 1978. كان الانعكاس السليبي على واقع التضامن العربي، بحيث أدت الى جمود الجامعة العربية وبالتالي جمود إحدى الآليات المؤسسية التي كان يمر عبرها تنسيق الجهود العربية تجاه القضايا المشتركة مع إفريقيا، كما أدى رد الفعل العربي متمثلا في محاولة عزل مصر داخل المنظمة الافريقية، إلى ردة فعل انتكاسية من الأفارقة ضد اقحام المنظمة في مشاكل عربية بالأساس.³⁶

لقد عرت الواقع وبينت سلبياته وهشاشته، وتحول الصراع العربي الصهيوني إلى قضية فلسطينية تعني الفلسطينيين ومن ثم فقدت القضية مكانتها المركزية داخل العلاقات، وانتفت القضية الجامعة.

كانت اتفاقيات كامب دافيد إذنا غير مباشر للدول الإفريقية بأن تعيد علاقاتها مع الكيان، وبأن يعود هذا الكيان إلى التوغل في إفريقيا أقوى من ذي قبل.

ب-الانكفاء على المآزق العربية: كان عقد الثمانينيات عقد الانكفاء على مشاكل المنطقة العربية، والتي زادت بفعل الحماس العربي لثورة الخميني 1979 وصعود التيار الثوري الإسلامي في المنطقة، والتي كان من آثارها الحرب العراقية الإيرانية 1980 وما تعلق بها من اجتياح لبنان، وبالتالي لم تعد إفريقيا ذات المقام الأول من الاهتمام.

2.3.2. المتغيرات على الساحة الإفريقية:

أ- استكمال موجات الاستقلال: توالى في الثمانينيات نجاح حركات التحرر الإفريقية، فخف الحماس الإفريقي لاستقطاب المساندة العربية، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى تصويت الدول العربية، فأنحسر التعاون بين الدول العربية والإفريقية.

ب-تأثير أحداث الثورة الإيرانية 1978: كان من تداعيات الثورة نشوب الحرب بين العراق وإيران ووقوف السعودية ودول الخليج إلى جانب العراق، فسعت إيران إلى كسب تأييد مسلمي العالم ومنهم الأفارقة المسلمين، عبر التنديد بالاتجاه الخليجي المحافظ، ومحاولة نشر المذهب الشيعي ومبادئ الثورة، فجعل ذلك من إفريقيا مجال استقطاب بين الجانبين، مما زاد من الانقسام والتوتر داخل الدول الإفريقية حيث بدأ نوع من التحول عن الطابع الصوفي للإسلام إلى جماعات السلفية الوهابية والتشيع.

ج- كان المشهد الداخلي لإفريقيا أواخر السبعينيات وفي الثمانينيات مشهدا للعجز الإفريقي وتدخل المؤسسات المالية الدولية وفرضها نمطا آخر للخروج من أزمة إفريقيا "التكيف الهيكلي"، ومن ثم اتسع دور الدول المانحة الأوروبية والولايات المتحدة وإسرائيل ودور صندوق النقد.

3. تحليل النتائج:

كانت مواقف الدول العربية والإفريقية متناسقة إلى حد كبير بشأن قضايا تصفية الاستعمار طيلة فترة 1960-1980 ثم أخذ إيقاع التساند السياسي في التباطؤ بعد 1983 نتيجة التباعد بين النسقين من جهة والسياسات الأمريكية والفرنسية المتزايدة في إفريقيا، والأزمة الاقتصادية.³⁷

كان متاحا أمام الدول العربية والإفريقية العديد من الفرص لتنمية العلاقات وتدعيمها في فترة 1960-1980، فرص وجود عوامل للالتقاء والتداخل بين المنطقتين، وفرص التحديات التي واجهتها، فمن فرصة التخلص من الهيمنة الاستعمارية واسترجاع سيادة على الموارد والإقليم والحاجة إلى بناء الذات، إلى فرصة وجود قضايا مشتركة تساعد على صياغة الأهداف لتحقيق المصالح المتبادلة بالتكاتف والالتقاء، إلى فرصة الانتماء إلى كتلة العالم الثالث بقضاياها المتعددة ومن ثم توحيد أو على الأقل تنسيق الجهود المشتركة، وفرصة الانتماء إلى منظمات إقليمية ودولية تسهل العمل الجماعي والنشاط في إطارها على بناء المواقف، بالإضافة إلى فرص الوفرة المالية وبالأخص من الجانب العربي، والتي أتاحت فرص الاستثمار وإنشاء المشاريع المالية والاقتصادية.

وفي مقابل هذه الفرص كانت القيود عديدة أيضا وارتبطت في عدد منها بالقدرة على مواجهة تحديات ما بعد الاستقلال، ولعل أهم القيود هي عامل عدم بناء وتثبيت الثقة المتبادلة بين الدول، والذي انعكس على عدم الاتفاق في المواقف أو على عدم الالتزام بها عمليا من جهة وعلى بروز الخلافات العربية-العربية والإفريقية-الإفريقية والخلافات العربية-الإفريقية وتأثيرها على بعضها البعض من جهة أخرى، وعامل التدخلات الأجنبية التي زرعت وأججت ليس فقط الخلافات ولكن التبعية ودوام الهيمنة أيضا.

قد يكون أن أهم عامل أولي مؤثر في العلاقات العربية الإفريقية هو الصورة الإدراكية التي لدى كل طرف عن الطرف الآخر، فيكاد يحتل هذا العامل مركز المتغير المستقل الذي يؤثر كل تحول فيه على المتغير التابع وهو العلاقات³⁸ فالصورة الإدراكية أهم من الصورة الحقيقية لأنها توجه عملية صنع القرار واتخاذها.

ولم يكن لعدد كبير من الدول سياسات محددة تجاه الطرف الآخر، فالاهتمامات محصورة في حدود ضيقة.³⁹ وإذا كان الهدف المشترك إقامة علاقات للحصول على الاعتراف الدولي-الذي أصبح ركنا أساسيا من أركان الدول إلى جانب الإقليم والشعب والسيادة والسلطة-. فإن أهم حافز للدول العربية من وراء العلاقات كان الحصول على دعم القضية الفلسطينية ومواجهة تغلغل الكيان الصهيوني في القارة. وبالتالي لم يكن هدف الدول الإفريقية مطابقا لهدف الدول العربية؛ إنما كانت مختلفة حتى وإن اتسق الموقف العربي في مجمله مع الموقف الإفريقي من قضايا الاستقلال والتفرقة العنصرية، إلا أن العديد من الدول الإفريقية هدفت إلى تحقيق مصالح مادية من خلال الحصول على المعونات والمساعدات الاقتصادية العربية وخاصة المالية والتي كثيرا ما استعملتها الأنظمة في ضمان وتعزيز البقاء.

مثلما كانت أهداف الدول العربية الإفريقية والدول العربية المشرقية مختلفة أيضا بحكم دوائر الانتماء التي وإن اشتركت في الدائرة العربية فإنها تختلف بين الدائرة الإفريقية والدائرة الآسيوية؛ لكن المؤكد أن الدائرة الأوروبية دائرة أولى فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية وحتى السياسية، سواء بالنسبة للعالم العربي أو إفريقيا.

إن عوامل الالتقاء بين هذه الدول عديدة وكثيرة أيضا وعبرت الخطابات عنها؛ غير أن الفارق بين الخطاب والواقع يفسره صدق النوايا والإدراكات.

ويبين مسار العلاقات عدم كفاية التنسيق والتخطيط بالنظر إلى غياب الاتفاق على الأهداف والأساليب والأولويات وربما بسبب عدم إدراك الحاجة إلى إفريقيا إلا كصوت وأنها لا تقدم للعرب شيئا، بل تحتاجهم فقط، في إطار مصلحة غير متبادلة -إن صح التعبير- في حين أن المصالح المشتركة والمتبادلة تدعم العلاقات وتوطدها شرط وجود الرؤية السياسية الموحدة، والتي غابت أو غيبت وانعكس ذلك في "فوضى التعامل العربي مع الدول الإفريقية".⁴⁰

4. الخاتمة:

لقد كانت القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي أحد أهم المحددات الأساسية في صياغة السياسات الخارجية للدول العربية تجاه دول إفريقيا، مثلما مثلت قضية النضال من أجل التحرر الوطني بمختلف أشكاله والقضاء على النظم العنصرية وفي مقدمتها الأبارتيد القضية المركزية للدول الإفريقية. ومن ثم فإنه بانتفاء الحاجة إلى التعاون والتساند لأجل هذه القضايا بعد أن تغير مسارها، لم تجد هذه الدول أطرا مبنية تحول إليها ذلك التعاون والتساند.

إنه من الخطأ اعتبار أن الأفارقة ينظرون إلى العرب مثلما ينظر هؤلاء لأنفسهم، على أنهم مصدر إلهام للأفارقة ومنقذهم، كما أن أهمية البعد الإفريقي ليس نفسه عند دول المشرق العربي كما عند الدول العربية الإفريقية، ثم أن أهمية الدائرة الإفريقية بقيت دائما في مرتبة ثانية بعد الدائرة العربية بالنسبة لأغلب الدول العربية. بالإضافة إلى تعدد دوائر الانتماء العربية والإفريقية والاسيوية والإسلامية والمتوسطية.

ومن ثم تحتاج الدول العربية إلى تعاون دولي خال من التمييز، ومن ثم وجوب تصحيح الصورة النمطية عن الذات وعن الأفارقة، وعندها فقط يمكننا بناء رؤية تفاعل الاعتماد المتبادل باستثمار فعال للموارد وتنظيم وتهيئة القوى البشرية، رؤية سياسية فردية أو موحدة وواضحة تجاه أهمية التعامل مع إفريقيا، رؤية ترتب المصالح والأولويات والأهداف والأدوات.

5. الهوامش:

¹ <https://donnees.banquemondiale.org/region/le-monde-arabe>
نفسه²

³ البرناوي، سالم حسين، العلاقات العربية الإفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية 1969-2003، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص 95.

⁴ الدول العربية الواقعة في إفريقيا: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مصر، السودان، جزر القمر، الصومال وجيبوتي والصحراء الغربية.

⁵ Emmanuel Grégoire, Jean Schmitz : « Monde arabe et Afrique noir : permanences et nouveaux liens », **Autrepart** (16)2000, p6.

⁶ الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مصر، السودان، جزر القمر، جيبوتي، الصومال.

⁷ وهي: مالي، السنغال، تشاد، بوركينا فاسو، غامبيا، اوغندا، الغابون، النيجر، الكاميرون، ساحل العاج، غينيا، موزمبيق، نيجيريا، غينيا بيساو، البنين، سيرالون، توغو.

- ⁸ ففي عام 1945 استقلت أربع دول من بين خمسين وحدة إدارية آنذاك بخمسين مليون افريقي في ظل حكومات وطنية، أما في 1964 فاستقلت 37 دولة وبـ 230 مليون إفريقي تحت حكم وطني، وبقيت 13 وحدة مستعمرة وأقل من 20 مليون افريقي عن رؤوف عباس حامد، تاريخ افريقيا الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 105.
- ⁹ حامد، رؤوف عباس، تاريخ إفريقيا الحديث، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998، ص 106.
- ¹⁰ المقداد، محمد أحمد، "واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991-2006)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 36، 2009، ص 3.
- ¹¹ نفس المرجع، ص 2.
- ¹² عبد الرحمن، حمدي، إفريقيا وتحديات عصر الهممنة أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007، ص 17.
- ¹³ رؤوف عباس، مرجع سابق، ص 107.
- ¹⁴ البرناوي، مرجع سابق، ص 55.
- ¹⁵ البرناوي، مرجع سابق، ص 122.
- ¹⁶ أحمد يوسف القرعي "حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بإفريقيا"، في عبد الملك عودة، العرب و إفريقيا، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 284.
- ¹⁷ البرناوي، مرجع سابق، ص 118.
- ¹⁸ أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص 286.
- ¹⁹ فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمار الاستقلال، ط1، الإسكندرية: العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2008، ص 323.
- ²⁰ المقداد، مرجع سابق، ص 6.
- ²¹ كاني، أحمد محمد، "العلاقات العربية الإفريقية بعض الرؤى الفكرية والنظرية"، مجلة دراسات إفريقية، العدد الرابع، مارس 1989، ص 104.
- ²² قطع العلاقات: اوغندا مارس- 1972، اثيوبيا -أكتوبر 1973، السنغال أكتوبر- 1973، النيجر جانفي 1973، بوتسوانا نوفمبر 1973، تنزانيا أكتوبر 1973، توغو سبتمبر 1973، جمهورية افريقيا الوسطى أكتوبر 1973، الكونغو ديسمبر- 1972، زيمبابوي أكتوبر 1973، سيراليون أكتوبر -1973، غامبيا أكتوبر

1973، غانا أكتوبر 1973، غينيا جوان 1967، غينيا الاستوائية أكتوبر 1973، مالي جانفي 1973، مدغشقر أكتوبر 1973، نيجيريا أكتوبر 1973،

تجميد العلاقات: الغابون أكتوبر 1973، الكاميرون أكتوبر 1973، البنين أكتوبر 1973، بوركينا فاسو أكتوبر 1973، بوروندي ماي 1973، تشاد نوفمبر 1972، الكونغو الديمقراطي أكتوبر 1973، رواندا أكتوبر 1973، ساحل العاج نوفمبر 1973، كينيا نوفمبر 1973،²³ عبد الرحمن أحمد عثمان، "العلاقات العربية الإفريقية"، مجلة دراسات إفريقية، العدد السادس، فيفري 1990، ص 93.

²⁴ محمد عمر بشير، دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الإفريقية"، في عبد الملك وآخرون، العرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص 251.

²⁵ الأسدي، سلام محمد علي حمزة "تطور العلاقات العربية الإفريقية وأثرها على الصراع العربي-الصهيوني 1948-1973"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد العشرين، العدد 3، 2017، ص 392.

²⁶ محمد عاشور، مرجع سابق، ص 12.

²⁷ مهدي، محمد عاشور، 2010 "نحو مراجعة نقدية لثوابت العلاقات العربية الإفريقية مع إشارة خاصة للدور الليبي في إفريقيا". ورقة مقدمة لمؤتمر "التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها" 05-07 نوفمبر 2010م، ص 12.

²⁸ محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص 257.

²⁹ هريدي، ص 334.

³⁰ نفسه، ص 253.

³¹ محمد عاشور، مرجع سابق، ص 4.

³² فالذي خط الحدود بين العراق والكويت والسعودية مثلا هو البريطاني بيرسي كوكس 1922، ورسمت الحدود المصرية باتفاقية لندن 1840 بين الامبراطورية الروسية وبريطانيا وبروسيا والنمسا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى.

كما رسمت فرنسا عبر اتفاقية لالة مغنية الحدود بين الجزائر والمغرب، وبين 1920-1921 أصدر قائد الجيوش الفرنسية في الشرق المفوض السامي هنري غورو "مراسيم التقسيم" لمنطقة الشام الكبرى إلى مستعمرات متفرقة وهي التي ستصبح دولا تحت الانتداب. وقسمت اتفاقية سايكس بيكو العالم العربي بين فرنسا وبريطانيا وروسيا.

³³ بين: الجزائر/تونس، الجزائر/ ليبيا، ليبيا/ تونس، الجزائر/ المغرب، المغرب/ موريتانيا، المغرب / الصحراء العربية، قطر / البحرين، السودان مصر، إيران / العراق، إيران / الامارات، العراق/ الكويت، السعودية/ قطر، السعودية، اليمن، الكويت/ السعودية، العراق / تركيا، عمان/ السعودية، عمان / الامارات، عمان / اليمن

³⁴ نفسه، ص 18.

³⁵ في 17 سبتمبر 1978 وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن على اتفاقيات إطار لإبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في سنة 1979.

³⁶ عبد الرحمن أحمد عثمان، ص 94.

³⁷ عبد الرحمن أحمد عثمان، مرجع سابق، ص 94.

³⁸ البرناوي، مرجع سابق، ص 60.

³⁹ المقداد، مرجع سابق، ص 8.